أ. بن يوب محمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم الثقافة الشعبية
– جامعة تلمسان –

المشروع السياسي للأمير عبد القادر: من القبيلة إلى الدولة المركزية

الملخص:
التوتر في علاقة القبيلة/الدولة ظل السمة البارزة في التاريخ السياسي الاجتماعي بالجزائر منذ المماليك النوميدية إلى العهد الاستعماري. و مع ذلك يجب الاعتراف بوجود محاولات رائدة اجتهدت من اجل المصالحة بين القبيلة و الدولة كان في طليعتها المشروع الدولاتي للأمير عبد القادر (1832-1847). فإلى أي حد وفق ذلك؟

شكلت لحظة توقيع الداي حسين لوثيقة الاستسلام المفروضة عليه من قائد الحملة الفرنسية دوبرمون يوم 05 جويلية 1830 واحدة من أصعب اللحظات التي مر بها الشعب الجزائري، حيث رسمت نهاية الدولة الجزائرية و هيأت الظروف للاحتلال الفرنسي للجزائر. غير أن هذه اللحظة نفسها كانت دافعا لاندلاع مقاومات و انتفاضات شعبية طوال القرن 19 امتدت إلى بداية القرن 20.

و إذا كانت كل مقاومة شعبية قد عبرت بصدق عن رفضها للمشروع الاستعماري و خلفت تراثا نضاليا يستحق التنويه و الاستحضار في كل مناسبة، فإن مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847) تميزت عن هذه المقاومات بأنها لم تكتفي بالتصدي للتوسع الاستعماري الفرنسي فحسب، بل بالإرادة في إرساء قواعد دولة على أسس عصرية على أنقاض

الدولة المخزية التي أسسها الأتراك منذ منتصف القرن 16 و التي لم تستطيع الصمود أمام الغزو الاستعماري، ذلك أن الأمير لم يهضم اختفاء الدولة الجزائرية كتعبير سياسي عن وجود الأمة في إطار نظام دولي كان قد تشكل منذ أكثر من ثلاثة قرون.

و لم تقف تحديات الأمير عند الشروع في بناء الدولة الجديدة عند التصدي للمحتل الفرنسي فحسب، بل بكيفية التعامل مع الإرث المجتمعي للدولة المخزنية المنهارة و المتمثلة في الهياكل القبلية التي ظلت فاعلة في التاريخ السياسي الاجتماعي الجزائري. لذلك سيحاول مشروع دولة الأمير إعادة بناء المجتمع الجزائري على أساس عصري دون القفز على هذا الواقع الاجتماعي و السياسي السائد. و على هذا الأساس سيسعى المشروع الدولاتي للأمير في النهاية إلى التوفيق بين الهياكل القبلية و الدولة الجديدة. وجاء اهتمامي بهذا الموضوع لسببين: أولهما إعادة اكتشاف المشروع الدولاتي للأمير كمنجز حضاري تحدى المشروع الإحتلالي الفرنسي،وثانيهما انبعاث الهياكل القبلية في السنوات الأخرى في الجزائر أو غيرها بشكل أصبحت مصدر تهديد للدولة الوطنية نفسها، و بالتالي الاستفادة من التجربة الأميرية في طريقة التعامل مع هذه الهياكل.

I- أسس بناء دولـــة الأميـــــــر عبد القـــــــادر

1- سلطة الأمير عبد القادر بين الشرعية العقلانية و التقاليد القبلية:

يسعى كل حكم مهما كانت طبيعته إلى اكتساب الشرعية La Légitimité من خلال قبول الأغلبية من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، و يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة. و مفهوم الشرعية بهذا المعنى يقترب من مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي، كما نلمس ذلك

عند ابن خلدون بقوله: " **اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له في أمر نفسه و أمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك و يطيعه بما يكلفه به من الأمر على المنشط أو المكره، و كانوا إذا بايعوا الأمير و عقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري...**" (1)

و عند الحديث عن الشرعية السلطوية تطرح دائما مصادر هذه الشرعية، و في هذا الصدد تعتبر كتابات ماكس فيبر MaxWeberمرجعا أساسيا يفيدنا بذلك، فهو يعتبر أن الشرعية تستمد من واحد أو أكثر من المصادر الثلاثة(2) : التقاليد، الزعامة الملهمة (الكاريزما) والعقلانية القانونية التي يعتبرها المصدر الملازم للدولة الحديثة.

و على هذا الأساس استند الأمير من أجل إعطاء المشروعية لحكمه، فلم يقفز فوق الواقع الاجتماعي السياسي المتضارب حيث قبائل مخزنية منحازة للمستعمر خوفا على مصالحها و قبائل متمردة على البايلك و المستعمر معا، إضافة إلى طرق صوفية تحاول استقطاب البناء القبلي خدمة لمصالحها أيضا. انطلق الأمير من طبيعة هذا المجتمع المراد هيكلته في دولة عصرية، و من التجارب السابقة في بناء الدول في الفضاء العربي الإسلامي مع إدخال براعات لتحديثها بحيث أصبح نظام دولته يتحلى بملامح الدولة العصرية (3). لذلك كانت البيعة بمثابة الأسلوب الديمقراطي الذي مكن عبد القادر من تولي الإمارة ([1]) كانت فيها القبيلة هي القوة الأكثر وزنا و

---

[1]- كان يتمتع الأمير عبد القادر بن محي الدين بخصال عديدة ساهمت في توليه الإمارة و منها انتمائه إلى قبيلة الحشم العريقة، و ملكته العلمية و الدينية من خلال إطلاعه على انتاجات فلاسفة عصر الأنوار في أوروبا و تربيته في كنف الطريقة القادرية، بالإضافة إلى فروسيته و تصوفه و أخلاقه العالية.

تأثيرا. و قد جرت البيعة على مرحلتين: عقدت الأولى يوم 27 نوفمبر 1832 تحت شجرة الدردارة، و الثانية يوم 04 فبراير 1833 في مسجد سيدي حسان الذي أصبح يعرف فيما بعد بمسجد المبايعة بمعسكر التي اتخذها عاصمة لدولته، و قد حضر البيعة الأولى جميع أهل غريس الحشم الشرقي و الغربي، قبائل خالدي ، عباسي، حساني، برجي، بني سيدس، احمد بن علي، الزلامطة، مغرارة، خلوية، و المشارف و كثير من الفقهاء و العلماء، و قد حرر عقد هذه البيعة العلامة محمود بن حوا المجاهري و قرأها على الشهود، وجاء فيها: " لما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط استولى العدو على مدينة وهران، و طمحت نفسه العاتية إلى الاستيلاء على السهول والجبال، و التلال و صار الناس في هرج و مرج و حيص بيص، قام من وفقهم الله الهداية من رؤساء القبائل و كبرائها و صناديدها و زعمائها فتفاوضوا في نصب إمام يبايعونه على الكتاب و السنة فلم يجدوا لذلك المنصب الجليل إلا ذا النسب الطاهر، و الكمال الباهر ابن مولانا السيد محي الدين فبايعوه على الكتاب العظيم و سنة نبيه الكريم" (5).

و سعيا منه لاكتساب مزيدا من الشرعية راسل الأمير قبائل أخرى يدعوها إلى مبايعته مستعرضا في نفس الوقت عبر رسائله إليهم الخطوط الرئيسية التي يعتزم الالتزام بها. و مما جاء في مضمونها: " قد وافقوا (أي القبائل بذكر أسمائها) بالإجماع على تعييني و بناء عليه انتخبوني لإدارة حكومة بلادنا، و قد تعهدوا أن يطيعوني في السراء و الضراء و في الرضا و الشدة، و أن يقدموا حياتهم و حياة أبنائهم و أملاكهم فداء القضية المقدسة... و لقبول المسؤولية، اشترطنا على أولئك الذين منحونا السلطات العليا، أن

عليهم دائما واجب الخضوع في كل أعمالهم إلى نصوص وتعاليم كتاب الله، و إلى الحكم بالعدل في مختلف مناطقهم، طبقا لسنة النبي و أن يعاملوا القوي و الضعيف، النبيل و المحترم بإخلاص و دون محاباة، و قد قبلوا هذا الشرط... إن هدفي الأساسي هو الإصلاح و فعل الخير ما دمت حيا، إن ثقتي في الله، و منه أرجوا النجاح "(6)

و قد وجدت دعوة الأمير استجابة واسعة، فلم تقع البيعة في معسكر فحسب، بل تجددت عدة مرات في عدة مناطق من الوطن، من سهل غريس و مليانة إلى البويرة و عين ماضي والزيبان قلعة هوارة و بلاد القبائل و تيطري و سطيف و بسكرة و غيرها. و بذلك تتعزز شرعية حكم الأمير من خلال البيعة حيث امتزجت فيها التقاليد الإسلامية و العرفية والتي تفرض مبايعة من يتقلد الحكم، و التقاليد الديمقراطية الغربية التي تمنح السيادة للشعب في اختيار الحاكم.

و هكذا كانت البيعة أصدق تعبير عن مدى الانتقال الديمقراطي الذي سيتصف به المشروع الدولاتي الاميري، و قد جاءت كنتيجة لنمو وعي سياسي عقلاني لدى المجتمع القبلي دفاعا عن مصالحه، أو بالتعبير الخلدوني سياسة عقلية و التي " يوجب انقيادهم (العصبيات القبلية) إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم" (7)

2- إعادة تنظيم الجبهة الداخلية القبلية:

أدرك الأمير عبد القادر بعد مبايعته أن مقاومة المستعمر الفرنسي والتصدي لمشروعه الاستيطاني يتوقف على تماسك الجبهة الداخلية بحل الصراعات القبلية، والتي لم تحاول سلطة البايلك إيجاد صيغ مناسبة لتسويتها وإدماجها ضمن الدولة. وإذا كانت القبائل من خلال البيعة قد وافقت على

تولي عبد القادر الإمارة بحكم الظروف الجديدة المتمثلة في التهديد الاستعماري وما سيترتب عنه من آثار سلبية على القبيلة نفسها، فإن هذا الاجتماع لا ينفي الخلافات القبلية – القبلية، والتي تتماشى ومنطق التنظيم القبلي، كالخلاف حول الماء والمجال وممرات الترحال، الإغارات، الاعتداء على الحرمات ... الخ. إن حل هذه الخلافات وفق المنطق القبلي التقليدي كثيرا ما تنتهي إلى صراعات مستمرة، وهذا مالا يتماشى والمشروع الدولاتي الذي يسعى الأمير إلى ترسيخه، إنه إضعاف للجبهة الداخلية على اعتبار أن انقسامية المجتمع الأهلي بطبيعتها تعيق تمركز دولاتي le Centralisme étatique. وانطلاقا من هذه النظرة، قام الأمير بعدة رحلات إلى مختلف مناطق البلاد حرصا منه على المصالحة بين القبائل والأعراش المتنازعة وحل النزاعات من خلال المؤسسات والهيئات القانونية والقضائية المستحدثة – كما سنرى لاحقا– وكثيرا ما كان يتوج حل النزاع بحكم كتابي تلتزم به الأطراف المتنازعة من خلال الصياغة التالية: «لقد أمضينا بحول الله وقوته الصلح المبرم بين فلان وفلان بعد ما أمرنا به ومحونا ما كان بينهم من بقايا حمية الجاهلية وألزمنا كل فريق منهم أن يقف عند حده وأن يرفعوا جميع ما يعرض إليهم من الدعاوى والقضايا إلى من ولیناه أمرهم حسبما حرر ذلك في الأصل وأرجينا العمل بمقتضاه ورتبنا العقوبة الشديدة على من يتعداه. فمن سعى في نقضه كله أو بعضه فقد عرض نفسه لسخط الله تعالى وغضبه وتلزمه المجازاة العنيفة من جانبنا العالي بالله، وعلى هذا النص أجري الصلح إلى آخره»[8].

وفي حالات كثيرة كان الأمير يضطر إلى استعمال العنف ضد القبائل التي تسعى إلى إعاقة مشروعه الدولاتي باعتباره يجسد أمير المسلمين، الذي

ينبغي أن يطاع حسب التراث السياسي الإسلامي والدولة التي تحتكر العنف المشروع بالمفهوم الوبيري الغربي. كان تعامل الأمير مع هذه القبائل بالطرق الدبلوماسية في البداية ثم بالعنف كحل أخير. وتتباين حالات التمرد القبلي على دولة الأمير من قبائل ترفض دفع الضرائب بانتظام كقبائل جنوب **التيطري، جبل عمور، حميان، هوارة**، وأخرى كانت تخل بالأمن العام وتنشر الفوضى وما ترتب عنها من إعاقة حركة التنقلات كقبائل **أنقاد** على الحدود المغربية الجزائرية، أو كتلك التي منحت ولاءها والحماية لقادة مناوئين للأمير منها قبيلة **أولاد المختار** القاطنة جنوب المدية التي منحت ولاءها لشخص يعرف **بمحمد بن عبد الله البغدادي** الذي ينتسب إلى عبد القادر الجيلاني ادعى أنه المهدي المنتظر، وكان قد فر إلى المغرب الأقصى أو احتضان أولاد الأغواط الغرابة لمحمد الصغير التيجاني(9) وريث الطريق التيجانية بعين ماضي والجهر بعصيان الأمير والعزوف عن مساعدته في محاربة العدو الفرنسي. وكانت إستراتجية الأمير في معاقبة هذه القبائل الحصار والمهاجمة والتفاوض وإرسال خطب دينية مقنعة. وبذلك تترسخ القاعدة المجتمعية لدولة الأمير، سيمكنه ذلك من بناء دولته بموازاة جهاده ضد الاستعمار مستفيدا من الهدنات التي كانت تعقد بينه والفرنسيين(10).

II) تنظيم الدولة الأميرية:

1- التنظيم الهيكلي والإداري:

كانت معسكر المركز الأول للدولة الجديدة لينتقل لاحقا إلى تاغدمت بنواحي تيارت، وانطلاقا منه سيعاد تنظيم المجتمع الجزائري هيكليا وإداريا على أسس جديدة، لكن مع الحفاظ على تجمعاتهم القبلية.

اشتمل التنظيم الهيكلي للدولة على سلطتين عكس السلطة الواحدة في العهد التركي، وهما السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشورى والذي يقوم أيضا بمهام السلطة القضائية من جهة والسلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة من جهة أخرى. فبالنسبة للسلطة التشريعية عمل الأمير على التوفيق بين المفهوم الحديث القائم على ثلاثة سلطات منفصلة والمفهوم الإسلامي الذي يمثل فيه مجلس الشورى السلطة التشريعية فقط، بينما يحتفظ الحاكم أو الخليفة بالسلطتين التنفيذية والقضائية[11]. يتشكل مجلس الشورى من11عضوا ينتخبون ديمقراطيا حسب رغبات القبائل والقرى واعتمادا على مقياس الكفاءة. وبما أن هذا المجلس يقوم أيضا بالقضاء، فكان كل عضو من أعضائه قاض وعلى رأسهم جميعا رئيس المجلس قاضي القضاة. وقد عين الأمير لهذا المنصب بعد مشاورة الرعية والعلماء أحمد بن الهاشمي المراحي. وباتساع الدولة أنشأ الأمير في المقاطعات مجالس قضائية تعرف بدور الشورى للفصل بين المتخاصمين، فكانت «المخالفات الخطيرة لمبادئ الشريعة ترفع إلى مجلس العلماء وفي إمكان كل مسلم أن يرفع شكايته إلى مجلس عبد القادر نفسه إذا لحقه ضرر من الموظفين والحكام عديمي النزاهة كالضرب والتعذيب والسلب والرشوة، فمجلس العلماء وحكم الأمير يكونان نوعا ما مجلسا عاليا ووسيلة لاستئناف الحكم»[12].

أما على مستوى السلطة التنفيذية فتتكون من الحكومة وتتألف من نظارات معادلة للوزارات حاليا يتولاها نظراء يتمتعون بكفاءة وفضائل الأخلاق. كانوا يؤدون القسم عند تعيينهم بحلفهم على صحيح البخاري بالتأكيد على الدفاع عن الحق والصدق في خدمة الرعية والضمان بتطبيق مهام الحكومة وتوجيهات الأمير. كما أحدث نظاما إداريا وإقليميا هرميا

يتوزع على مقاطعات(خليفات) وعلى رأسها خلفاء يعينهم الأمير وعددها ثمانية. كان الأمير يختار خلفائه من بين العائلات المرابطية ذات النفوذ في المجتمع لمدة غير محددة، وكانوا يتمتعون بكامل الصلاحيات. تتكون الخليفات من أغاليات، وهي تتكون من قايدات والتي بدورها تتكون من مشيخات تضم القبائل كوحدات إدارية قاعدية. وكان للخلفاء حرية اتخاذ القرار في القضايا التي تهم مقاطعاتهم بالتعاون والتنسيق مع دور الشورى الخاصة بكل مقاطعة عدا القضايا المصيرية التي تهم البلاد.

2- التنظيم المالي والاقتصادي:

قام الأمير بصك عمله وأعاد تنظيم الضرائب بشكل يناسب التشريع الإسلامي وحاجات الحرب والتنمية الاجتماعية من مرافق عامة (طرق- قنوات ري- مستشفيات- تعليم) أو رعاية اجتماعية مثل معاشات أسر الشهداء والفقراء والمحتاجين. كما شجع الاقتصاد الريفي وسعى إلى بناء صناعة مدنية وعسكرية. ففي تلمسان أنشأ مصنعا لتذويب النحاس والبرونز مصحوبا بمعمل المدافع، والذي أنتج في مدة عامين من الحرب عشرين مدفعا[13].

3 -تنظيم العمراني والثقافي:

من الناحية العمرانية أنشأ الأمير عند حدود التل والسهول العليا مراكز عمرانية تتشكل من قصبات محصنة ومعسكرات كانت ملاجئ لاستقبال سكان المدن المهجورة في أيام الحرب إضافة إلى أهميتها العسكرية – قاعدة إسناد – نذكر من بين هذه المراكز: بوغار، تعازة، سعيدة، القلعة والبرج،

مازونة، وتافراوت[14] قرب تلمسان وتاغدمت قرب تيارت التي ستكون العاصمة الجديدة للأمير. أما من الناحية الثقافية، فقد أهتم الأمير بالتعليم فأنشأ المدارس في المدن والقرى وزودها بالمعلمين والكتب، وكان السباق في إدخال نظام الوجبة الغذائية المدرسية. «وكان الذين يريدون أن يواصلوا تعليمهم بعد ذلك يرسلون إلى الزوايا والمساجد حيث يتعلمون بدون مقابل. وهناك أيضا يجدون الطلبة على استعداد لتعليمهم التاريخ وعلوم الدين»[15].

4-التنظيم الحربي:

يتجلى هذا التنظيم على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يتضمن التكوين العسكري حيث أصدر الأمير مرسوم إنشاء جيش نظامي من القبائل، وتولى بنفسه ترتيب وتنظيم الجيش في فرقة الخيالة والمشاة والمدفعية. وقد وصل إلى15 ألف جندي محترف مقسم إلى فرق وأقسام وكتائب وصفوف، عين على رأس كل منها قائد. كما دعم هذا الجيش بقوانين ضابطة جمعها في كتاب من تأليف الأمير يعرف بـــ "وشح الكاتب وزينة العسكر المحمدي الغالب". كما كان الجيش الجديد مدعما من متطوعين في فترة الجهاد، إضافة إلى دورهم في حفظ الأمن و«**ما يعرف بلغة عصرنا بالميلشيا**»[16].

أما المستوى الثاني فيتمحور حول الإستراتيجية الحربية حيث اعتمد الأمير على حرب العصابات والتي تمكن من مهاجمة العدو بخفة وسرعة الانتشار أمام إمكانيات العدو الضخمة (البشرية والمادية). وحتى عاصمة الأمير

---

[14] – شكلت هذه القلعة التي كانت مستودعا للمؤونة و الأعتدة الحربية نواة توسع المجمعة الحضرية سبدو حاليا جنوب تلمسان ، مما يدل على دراية الأمير في اختيار مواضع المدن.

كانت متنقلة وتعرف بالزمالة[17]، وقد شكلت تصميما ذكيا وأحد أساليب الصراع مع المستعمر. تتألف هندسيا من دوائر بمركز واحد، يخصص المركز لعائلة الأمير ويسمى بدوار السلطان تحيط به دوائر مخصصة لكل خليفة. وعلى المستوى الثالث من التنظيم الحربي سعى الأمير إلى بناء صناعة حربية لتفادي الضغوط الخارجية حيث شيد معامل لصناعة الأسلحة في معسكر وملیانة والمدية أين كانت تصنع البنادق والرصاص، وفي تلمسان حيث كانت تصنع المدافع.

ونظرا لأهمية التكنولوجيا في تدعيم القوة العسكرية، فإن الأمير كان يعرض على كل من سلب في الحرب بندقية فرنسية أن يحضرها لناظر المعامل الحربية لتفكيكها والتعرف على تقنيات صناعتها ومحاولة إنتاج مثلها في تلك المعامل.

وقد لقيت دولة الأمير عبد القادر اعترافا من كثير من الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، ولعل أهم اعتراف بها كدولة تتميز بمظاهر الحداثة تثير الإعجاب والتخوف، تصريحات النخب السياسية والثقافية الفرنسية وغيرها، سواء من عايشوا هذه الدولة أو فيما بعد. فها هو أ.توكفيل A.Tocqueville يبدي تعجبه بها فيقول: «إن حكومة عبد القادر كانت أكثر مركزة وتحركا وقوة، كما لم تكن عليه يوما دولة الأتراك... يجب أن لا نتوقع أن هذه القوة سوف تزول، كما زالت قوى أخرى مثلا... فعبد القادر هو اليوم بصدد بناء سلطة أكثر مركزة وحركية وقوة بل وتجربة وانتظاما من كل هذه المحاولات التي تعاقبت عبر التاريخ»[18].

أما ب.بويي P.Boyer، فإنه يعترف بالتعامل العقلاني للأمير مع القاعدة المجتمعية القبلية لبناء الدولة بشكل يخالف معاملة الأتراك لهذه القاعدة،

فيقول: «عوض البحث في طريقة إخضاع البلاد كما كان يفعل البايلك الراحل وذلك بخلق تعارض بين القبائل وتدعيم عوامل الانقسام وتحييد أقطاب، فإن عبد القادر كان يحاول تحقيق تجمع للقبائل من خلال تأطير مضبوط وتسلسلي وهذا تصور جديد مناسب لتلك الفترة كاف لإثبات الخصائص المميزة للأمير»[19].

خـــلاصـــــــــة:

شكل تأسيس دولة الأمير عبد القادر حدثا بارزا في مسيرة الشعب الجزائري، و قد جاءت ردا على المشروع الاستعماري. فظهرت كإمارة جهاد و إطار للهوية السياسية من جهة، و كأداة لإعادة تنظيم المجتمع الجزائري بتوحيده ترابيا و إعادة دمجه سياسيا من جهة أخرى.

و على هذا الأساس كانت دولة الأمير الجديدة عامل انقلاب في النظام الاجتماعي السياسي المورث عن البايلك المنهار، فقد كان الأمير يدرك مدى خطورة الانقسام الذي أحدثه (البايلك) في النسيج الاجتماعي الجزائري، من تأسيس لعشائر المخزن المتحالفة معه، يستنجد بها للسيطرة على قبائل الرعية و معاقبة الثائرين على سلطته.

و من هنا شكل المشروع الدولاتي الأميري مؤشرا على انخراط الجزائريين في الحداثة دون الانسلاخ عن خصوصياتهم السوسيو ثقافية. كما كان هذا المشروع دعامة أساسية في الجهاد ضد المحتل الفرنسي و الانتصار عليه في عدة معارك.

و على الرغم من تعدد المقاومات، فإن مقاومة الأمير عبد القادر و من خلال مشروعه السياسي قد كانت العائق الأكبر أمام المشروع الإحتلالي الفرنسي للجزائر و المرتبطين به من الأهالي. و بذلك تتدعم

و تتوسع الجبهة المعادية للأمير المتكونة من قبائل المخزن و رجال البايلك و بعض الطرق الصوفية و الفرنسيين المتفوقين عسكريا، لتنهي بانهزام مقاومة الأمير سنة 1847. و هكذا كان التدخل الاستعماري سببا في إجهاض مشروع دولة الأمير عبد القادر وبالتالي وضعه حد لتطور دولة وطنية جزائرية عصرية متبلورة من واقعها المحلي. إلا أنها ستبقى تجربة سياسية رائدة سيستفاد منه لاحقا.

الهوامش

1- ابو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم 1981، ف 29 ،ص 209.

2- MAX WEBER, THE THEORY OF SOCIAL AND ECONOMIC ORGANISATION (OXFORD : NEW YORK UNIS. PRESS, 1947) PP24 -126.

3- إدريس الجزائري محاضرة مطبوعة ألقيت في الملتقى الدولي حول مشروع الدولة الوطنية لدى الأمير عبد القادر ،جامعة سيدي بلعباس،أيام 24-26 نوفمبر 1992 ،ص 4.

5- نقلا عن د. الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث قسنطينة (الجزائر) ط 1، 1985، ص 34.

6- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر ترجمة أبو القاسم سعد الله ، ص 60.

7- ابن خلدون، مرجع سابق، ص 711.

8- نقلا عن د. عبد الله شريط و محمد مبارك الميلي، مختصر تاري الجزائر السياسي الثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 226

9- د. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م-1962) دار العلوم للنشر و التوزيع، 2000 ، ص 157.

10- نذكر في هذا الصدد معاهدة دي ميشيل 1834 و معاهدة تافنة 1837.

11- إدريس الجزائري، مرجع سابق، ص 8.

12- أندري نوشي و آخرون، الجزائريين الماضي و الحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص 264.

13- المرجع نفسه، ص 264

15- شارل. هـــ. تشرشل، مرجع سابق، ص 152.

16- إدريس الجزائري، مرجع سابق، ص 5.

17- أندري نوشي و آخرون، مرجع سابق، ص 276.

18- ALEXIS TOCQUEVILLE, ECRITS ET DISCOURS POLITIQUES (PARIS, GALLIMARD :1962) VOL DES ŒUVRES COMPLETES, PP 222-224.

19- P. Boyer. L'Algérie médiane, p 86.